

بيان الفصائل ردًا على تقرير الأمم المتحدة حول "العنف الجنسي في سوريا"

الكاتب : أسرة التحرير

التاريخ : 19 إبريل 2015 م

المشاهدات : 5510



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان حول تقرير الأمم المتحدة حول "العنف الجنسي" في سوريا

قام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوجيهه تهمة ارتكاب جرائم "عنف جنسي متصل بالنزاعات" لكل من حركة أحرار الشام الإسلامية وجيش الإسلام وكتائب أكتاف بيت المقدس وذلك في تقرير قدمه للمناقشة في مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٥. بعد مراجعة التقرير بعناية كبيرة فإننا نؤكد على ما يلي:

- نستنكر بأشد العبارات هذه الاتهامات التي تعتبرها مجانية للحقيقة بشكل كلي وصارخ.
- ندين ونرفض كل أنواع الممارسات التي ورد وصفها في "مصطلح العنف الجنسي المتصل بالنزاع" ونعتبرها منافية لتعاليم الإسلام الحنيف وقيمه.
- براءة الإسلام من كل التهم الموجهة إلى "تنظيم الدولة" أو ما يعرف بـ"داعش" والتي ركز عليها التقرير بشكل ملفت للنظر في حين تجاهل السجل الإجرامي المؤوثق للنظام في هذا المجال مما يطعن في موضوعية التقرير فيما يخص سوريا.
- نظراً لعدم تضمن التقرير لأي تفاصيل حول معايير تحديد الشهود وأدلة لقائهم وتقييم شهادتهم فمن الصعب الرد على الاتهامات الواردة في التقرير بطريقة قانونية وعلمية، لذلك نؤكد على رغبتنا في الإطلاع والتحقق من الأدلة التي يزعم التقرير امتلاكها والتي استند إليها لتوجيه الاتهامات.
- استمرار الازدواجية في معايير الأمم المتحدة في متابعة وإدانة الجرائم التي تحدث على الأراضي السورية وتجاهلها لكون النظام السوري مصدرها الحقيقي.
- إن استمرار المجتمع الدولي في الاعتراف بالشرعية الراذفة للنظام السوري العجرم من جهة، وإصراره على وضع الفصائل الثورية الكبرى الفاعلة على الأرض في خانة الإرهابيين من جهة أخرى، هو دليل على ازدواجية المعايير التي يتعامل بها، وسببٌ رئيسيٌ لاستمرار جرائم النظام (ومنها جرائم العنف الجنسي)، ولتأخر أي حل حقيقي في سوريا.

للحقيقة بشكل كامل.

وأدانت الفصائل الثلاثة في بيانها كافة الاتهامات الموجهة إليها التي ورد ذكرها في "مصطلح العنف الجنسي" معتبرة إياها "منافية لتعاليم الإسلام الحنيف وقيمه، مؤكدة في الوقت ذاته على "أن الإسلام بريء من كل التهم الموجهة إلى "تنظيم الدولة" التي ركز عليها التقرير بشكل ملفت للنظر في حين تجاهل السجل الإجرامي المؤوث للنظام في هذا المجال". كما أوضح البيان أن الرد على الاتهامات الواردة في التقرير بطريقة قانونية هو أمر صعب "نظرًا لعدم تضمن التقرير لأي تفاصيل حول معايير تحديد الشهود وأدليات لقائهم وتقديم شهادتهم".

واعتبر البيان أن "استمرار المجتمع الدولي بالاعتراف بالنظام، ووضع الفصائل في خانة الإرهاب هو دليل على ازدواجية المعايير التي يتعامل بها، وسبب رئيسي لاستمرار جرائم النظام (ومنها جائم العنف الجنسي) ولتأخر أي حلٍ حقيقي في سوريا".

يُذكر أن "بان كي مون" اتهم في جلسة عقدها مجلس الأمن الأرباع الماضي لمناقشة العنف الجنسي ضد المرأة في مناطق النزاعات المسلحة لعام 2014 ست جماعات مسلحة في سوريا بارتكاب جرائم عنف جنسي، وهي: "تنظيم الدولة، وجبهة النصرة، وجيش الإسلام، وكتائب أكتاف بيت المقدس، وأنصار بيت المقدس، وحركة أحرار الشام الإسلامية".

صورة البيان كاملاً باللغة العربية:



نص البيان باللغة الإنجليزية:



المصادر: